JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والاربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٨هـ
العدد الخامس والاربعون
(٣٨٧) (٣٧١)

المقياس البنيوي للتذكير والتأنيث عند ابن الأنباري (ت ٣٢٨ هـ) في كتابه المذكر والمؤنث

وفاء يونس مهيهي أ.د. لطيف عبدالسادة سرحان
جامعة واسط / كلية التربية الأساسية / قسم اللغة العربية
lateefsharhan@uowasit.edu.iq

المستخلص:

يُعنى هذا البحث بدراسة أحكام التذكير والتأنيث في كتاب "المذكر والمؤنث" لابن الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، متخذاً من مفهومي "المعيار" و"المنوال" إطاراً منهجياً يضبط العملية التحليلية؛ إذ يمثل المعيار الضابط النظري والقانون النحوي، بينما يمثل المنوال النسق التعبيري الذي ترتسمه العرب. يسعى البحث إلى تفكيك الظاهرة اللغوية عبر "المقياس البنيوي" بوصفه أداةً تحليلية تضبط مبنى الكلمة اللفظي، من خلال استجلاء فكر ابن الأنباري عبر رصد التفاعل بين العلة (المعيار) والإجراء التطبيقي (المنوال) في محاور ثلاثة أساسيين هما: البناء على اللفظ وصيغ الجمع والمخالفة. وقد خلص البحث إلى أن ابن الأنباري اعتمد مقاييس لغوية أصيلة تهدف إلى ضبط الهيئة الصرفية، جاعلاً من بنية اللفظ القرينة الحاكمة في تحديد الجنس اللغوي، مما أضفى على التحليل النحوي عمقاً تطبيقياً استند فيه إلى شواهد لغوية دقيقة واستقصاء منهجي متميز.

Structural Criterion for Masculine and Feminine in Ibn al-Anbari (d. 328 AH) in his book "Al-Mudhakkar wa al-Mu'annath""

Wafaa Younis Mahaihi
Prof. Dr. Lateef Abdulsada Sarhan Al-Shammari
University of Wasit /College of Basic Education ArabicDepartmen
lateefsharhan@uowasit.edu.iq

Abstract :

This research investigates the rules of masculine and feminine categorization in Ibn al-Anbari s (d. ٣٢٨AH) book, Al-Mudhakkar wa al-Mu'annath. The study adopts a methodological framework based on the concepts of "Standard" (al-Mi'yar) and "Pattern" (al-Minwal), where the former serves as the theoretical regulatory rule, and the latter represents the expressive linguistic norms utilized by the Arabs. The research aims to deconstruct the linguistic phenomenon through the "Structural

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والاربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٨هـ

Measure" (al-Miqyas al-Bunyawi), acting as an analytical tool to regulate the morphological structure of words. This is achieved through an in-depth examination of Ibn al-Anbari s thought, specifically by observing the interaction between the underlying cause (the standard) and the practical application (the pattern) across three primary themes: "Construction based on Pronunciation" and "Plural Forms" and Opposition “al -Mukhalafa”. The study concludes that Ibn al-Anbari employed original linguistic measures aimed at regulating morphological forms, establishing the linguistic structure as the definitive criterion for determining grammatical gender, thereby lending significant theoretical depth and practical precision to his grammatical analysis.

المقدمة :

الحمد لله الذي جعل العربية لسانَ بيانه، وأودعها من أسرار التقعيد ما يحيّرُ الألباب، والصلاة والسلام على أفصحِ العربِ لساناً، وأبينهم بياناً، سيدنا محمدٍ، وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجهم في البحث والاستنباط.

وبعد .

فإنَّ دراسة التذكير والتأنيث في التراث النحوي العربي ليست مجرد تقصٍ لقواعدَ جامدة، بل هي سياحةٌ في فكرٍ نحويّ متوقدٍ سعى إلى ضبط الظاهرة اللغوية عبر مقاييس بنيوية دقيقة. ويأتي هذا البحث ليتخذ من كتاب "المذكر والمؤنث" لابن الأنباري (ت ٣٢٨هـ) مادةً خصبةً للاستقصاء، واضعاً نصب عينيه مفهومي "المعيار" و"المنوال"؛ إذ يمثل المعيارُ القانون النحوي الضابط، ويمثل المنوالُ الممارسة اللغوية الحية التي تترسمها العرب في كلامها. إنَّ الغاية من هذا البحث هي الكشف عن "المقياس البنيوي" الذي اعتمده ابن الأنباري في تقييم أحوال التذكير والتأنيث، بوصفه أداةً تحليلية تضبط مبنى الكلمة اللفظي، من خلال الاستناد إلى شواهدَ دقيقةٍ ترتكز على "البناء على اللفظ" و"صيغ الجمع". ويسعى هذا البحث إلى استجلاء فكر ابن الأنباري في تقرير هذا المقياس من خلال استقصاء الشواهد اللغوية ،لرصد كيفية تحول المقياس البنيوي من قاعدة تعليمية إلى ميزانٍ لغويّ دقيق يضمن سلامة الاستعمال، ليخرج البحث ببيانٍ يوضح كيف استطاع ابن الأنباري أن يجعل من البنية اللفظية قرينةً حاكمةً في تحديد الجنس اللغوي، مما يضفي على التحليل النحوي ثراءً تطبيقياً ومنهجياً. وقد قُسِّمَ هذا البحث إلى مبحثين الأول : الإطار المفاهيمي ، والثاني العملي التطبيقي ومتكون من ثلاثة مطالب تحت ظل المقياس البنيويُّ الّذي يُعنى بتفكيكِ الظاهرةِ اللغويةِ ، بوصفِهِ أداةً تحليليةً تضبطُ مبنى الكلمةِ اللفظيَّ.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والاربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٨هـ

المبحث الأول:

الإطار المفاهيمي للمعيار والمنوال:-

يستند هذا البحث في دراسته لأحكام التذكير والتأنيث إلى مفهومين أساسيين يضبطان العملية التحليلية؛ أولهما (المعيار)، الذي يُمثِّل القاعدة الضابطة، وثانيهما (المنوال)، الذي يُمثِّل النسق التعبيري المعتاد، وفيما يأتي تفصيل ذلك:

أولاً: المِعْيار لغةً: " من الثلاثي (عَيَرَ)، وعَيَرَ الدينارَ: وازن به آخر، وذلك أن تلقي ديناراً ديناراً فتوازن به ديناراً ديناراً، وعَيَرَ الميزان والمكيال: قدَّرَهُما ونظر ما بينهما. والمِعْيار من المكاييل: وهو ما عُيِّرَ، وتقول العرب: عايروا بين مكاييلكم وموازينكم، وهو فاعلوا من العِيار، ولم تقل: عَيّروا. وقال الأزهري نقلاً عن الليث: وفَرَّقتِ الشَّمسُ –أقصد العرب– بين المكيال والميزان، فقالوا عايرت في المكيال وعَيَرْت في الميزان، وصوَّب ذلك الأزهري، فجعل (عَيَرَ) من العار والتغيير". (ابن منظو،١٩٩٣، ٤:٦٢٣)

أما اصطلاحاً: فإنَّهُ " يُقصَد به نمطية تتكون انطلاقاً من الملاحظة، وكذا الاستعمالات الاجتماعية أو الفردية للغة " (علوش،١٩٨٥: ١٥٦) وفي الفلسفة يُعرَّف بأنه: " نموذج متحقق أو متصور لما ينبغي أن يكون عليه الشيء، ومنه العلوم المِعْيارية، وهي المنطق والأخلاق والجمال ونحوها، والجمع منه معايير، ومنه أيضاً المُعايرة: وهي التقدير بالحجم بواسطة محاليل قياسية معروفة قوتها " (المعجم الوسيط ،١٩٧٢، ٢:٦٣٩) .وفي علم الاجتماع يُعد المعيار بمنزلة " المَحَكّ: وهو علاقة ظاهرة أو باطنة بها نتبيَّن الأشياء والمعاني ونستطيع الحكم عليها، أو هي مقاييس أو قاعدة تُتَّخَذ كأساس للمقارنة " (بدوي،١٩٨٢: ٩١) . وبناءً على ذلك، فإن مصطلح المعيار بات يشمل ضوابط القياس في مختلف العلوم، ويُقصد به تقديم ضوابط للمتلقي لمشاركة التوقعات والنتائج حول منتج أو خدمة أو استنتاج قاعدة (إبراهيم:٦-٧). وعليه، سيعتمد هذا البحث على المعيار والمنوال البنيويين لبيان أحكام المذكر والمؤنث، بوصفه ميزاناً دقيقاً استند إليه علماء العربية في توجيه النص وتفسيره.

ثانياً: المِنوال :-

يُعد مصطلح (المنوال) مفتاحاً رئيساً لفهم أنماط التراكيب عند العرب، وقد انتقل دلالياً من الحيز المادي إلى المعنى الأسلوبي عبر محطات تاريخية واضحة؛ ففي البداية أشار الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ) إلى دلالته المادية بقوله: " والمِنوال: الحائك الذي يَنسُج الوسائد ونحوها وأَداتُهُ المنصوبة تُسَمَّى أيضاً مِنوالا"

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والاربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٨هـ

(الفرهيدي،٨:٣٣٢)، ثم جاء ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) ليحدد معناه في الأداة في قوله: "المنوالُ: الخشَبة يلُفُّ عليها النّاسجُ الثّوبَ "

(ابن فارس،١٩٦٩:٥:٣٧٢)، وفي السياق المعاصر اتسعت دلالته لتشمل النسق، كما في قولهم: "(المنوال) خَشَبَة الحائك التي يحوك عليها الثوب والحائك نفسه ،وجمعه مناويل ويُقال هم على منوال واحد استوت أخلاقهم وافعل على هذا المنوال النسق والأسلوب ومنوالك ألا تفعل كذا ينبغي ألا تفعل كذا " (الوسيط،١٩٧٢،٢:٩٦٤) ، وخلاصة القول، إنَّ المنوال في هذه الدراسة لا يخرج عن كونه النمط التعبيري الذي تترسمه العرب؛ فكما يحتاج الحائك إلى المنوال لترتيب خيوط الثوب، يحتاج المتكلم إلى منوال لغوي يضبط به تراكيبه، ويضمن لها الاتساق والانسجام مع مألوف البيان العربي، مما يجعله قالباً تنظيمياً يُقاس عليه الكلام، وإلى جانب المعيار لدينا المنوال وهذا ما سنستعمله في بحثنا(المنوال البنيوي) .

ولنستوضح مفهوم كل نوع منها :-

البنيوي: يُعنى هذا المفهوم بـ(المبنى) الصوري للغة، وبأنساق الحروف والأصوات التي تشكل نمطاً بنياً للفظ. ويستند في تأصيله إلى علم التصريف؛ لكونه علماً تعرف به أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب ولا بناء. وبذلك، يُعد المعيار البنيوي ميزاناً يكشف به حال الكلمة قبل دخولها في حيز الإعراب، مما يضمن دقة التحليل الصوري لأحوال التذكير والتأنيث(التهانوي،١٩٩٦،١:٣٤) .

فالتكامل المنهجي بين المعيار والمنوال هو علاقة تكامل دقيق؛ فالمعيار يُمثِّل الضابط النظري والقانون النحوي الذي نحتكم إليه في تقويم الظاهرة اللغوية وتصنيفها، بينما يُمثِّل المنوال النمط الاستعمالي الّذي يكشف لنا عن كيفية تصرف العرب في تراكيبهم ضمن ذلك الضابط. وفي الجانب التطبيقي، ستكون رحلتنا مع الشواهد قائمة على استنطاق النص من خلال هذين المسارين؛ إذ سنبدأ بعرض الشواهد على (المعيار) لتحديد الإطار الذي تنتمي إليه الظاهرة، ثم ننتقل إلى (المنوال) لنرى كيف حاكت العرب تراكيبها ، وكيف أضفت من خلال هذا النسق حيوية على الأداء اللغوي. وبذلك، لن يكون المعيار مجرد قالب جامد، بل سيكون بمثابة الميزان الذي نكشف به دقة (منوال) العرب في التعبير عن معاني التذكير والتأنيث، مما يضمن لنتائج البحث عمقاً نظرياً ودقة تطبيقية تستند إلى أصول العربية وقواعدها.

ويرتكزُ هذا البحث على مفهومِ المقياسِ المدمجِ الموحَّدِ، الذي يُقصدُ بهِ تطابقُ المسارينِ (المعيارِ والمنوالِ) في طبيعتِهما المنهجيةِ، بحيثُ يتحدانِ في مستوىً واحدٍ يوجِّهُهما معاً نحو غايةٍ تحليليةٍ مُشتركةٍ، ولا يقتصرُ هذا المقياسُ على الجانبِ المعياريّ الذي يُؤصِّلُ للقواعدِ، بل يمتدُّ ليشملَ المنوالَ البنيويَّ الذي يكشفُ عن كيفيةِ تصرُّفِ العربِ في أنساقِ الحروفِ والأصواتِ؛ إذ يندمجُ الضابطُ النحويُّ مع الحركةِ الاستعماليةِ في بوتقةٍ واحدةٍ

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والاربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٨هـ

لضبطِ أحوالِ أبنيةِ الكلمِ التي ليست بإعرابٍ ولا بناءٍ. وبذلك يُقدّمُ هذا البحثُ رؤيةً بنيويةً موحَّدةً تضمنُ دقةَ التحليلِ اللفظيّ لأحوالِ التذكيرِ والتأنيثِ، وتكشفُ عن اتساقِ الأنساقِ اللغويةِ في حركتِها وتشكُّلِها.

المبحث الثاني

المقياس البنيوي

تؤكد الدراسات اللسانية الحديثة وجود ثغرة في معالجة طبيعة الكلمة العربية والمبادئ الضابطة لتكوينها، ويعود ذلك بالأساس إلى كون ماهية الكلمة (متعددة الأبعاد والجوانب)؛ فهي ذاتٌ تتميز بملامح صرفية وتركيبية ودلالية ومعجمية متداخلة (الفهري،١٩٩٠، ٣٧) .وبناءً على هذا التصور الذي يدافع عن الطبيعة الصرفية المستقلة لضوابط بناء الكلمة، يسعى هذا المبحث إلى استجلاء المقياس البنيوي في فكر ابن الأنباري؛ وذلك من خلال رصد التفاعل بين العلة (المعيار) والإجراء التطبيقي (المنوال)، للكشف عن النموذج الذي تشكلت داخله الكلمة العربية تذكيراً وتأنيثاً بصورة طبيعية.

ينطلق رصد بنية الكلمة في هذا المبحث من ضرورة التفريق بين مستويين متكاملين؛ وهو ما أشار إليه الدكتور تمام حسان بضرورة التمييز بين المبنى الصرفي بوصفه تلخيصاً شكلياً للقاعدة، وبين العلامات المنطوقة التي تمثل الأداء اللغوي الواقعي؛ إذ قد تخضع الكلمة لظروف صوتية وموقعية (كالإعلال أو الإبدال أو الحذف) تؤدي إلى مغايرة بنية الصيغة الأصلية، ومع ذلك يظل اللفظ هو الحامل للمعادل الدلالي للجنس (تذكيراً أو تأنيثاً) (تمام،٢٠٠٦، ١٤٤) . ويخدم هذا التأصيل المنهجي رؤية البحث في التفرق بين المقياس البنيوي الذي يمثل الهيكل الصرفي الثابت (العلة)، وبين المنوال اللفظي الذي يمثل الصورة الإجرائية التي ظهرت بها الكلمة وهي تحمل معنى التأنيث أو التّذكير؛ وهو ما سنعالج تطبيقاته في المطالب الآتية، بدءاً من البناء على اللفظ.

مجلة العلوم الاساسية

المطلب الأول :- البناء على اللفظ (الحمل على اللفظ):-

يعد اللفظ المادة الأولية في البحث النحوي، وقد تدرج تعريفه بين اللغة والاصطلاح؛ ففي اللغة " بالفتح وسكون الفاء في اللغة الرمي، يقال أكلت التمرة ولفظت النواة أي رميتها، ثم نقل في عرف النحاة ابتداءً أو بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق إلى ما يتلفظ به الإنسان حقيقة كان أو حكما مهملا كان أو موضوعا مفردا كان أو مركبا" (التهانوي،١٩٩٦، ٣: ١٤١٠) ، كما عُرف إجمالاً بأنه " ما يتلفظ به الإنسان أو من في حكمه، مهملًا كان أو مستعملًا "(الجرجاني،١٩٨٣، ١٩٢) ، وعلى هذا النحو، يمثل اللفظ في الدرس النحوي ركيزة أساسية للمقياس البنيوي؛ إذ ينطلق مفهوم اللفظ بوصفه صوتاً مخرجاً من الجوف، مشتملاً على حروف هجائية، سواء في ذلك ما كان متحققاً منها في النطق، أو مقدراً في الذهن كالضمائر المستترة. ومن هنا،

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والاربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٨هـ

يتأسس منهج البناء على اللفظ –أو ما يعرف بالحمل على اللفظ– بوصفه إجراءً لفظياً يضبط أبنية الكلم وفق منطوقها لا وفق معناها؛ إذ يعنى هذا المنهج بتتبع مبنى الكلمة اللفظي، وجعل هذا المبنى هو المقياس المعتمد في تصنيف الأنساق، هذا وتتجاوز دلالة اللفظ البعد المادي لتتصل بالبنية الذهنية؛ إذ جاء في تعريفه " اللفظ على مصطلح أرباب المعاني: عبارة عن صورة المعنى الأول الدال على المعنى الثاني... ومفهوم كل لفظ ما وضع ذلك اللفظ بإزائه " (الكفوي،٧٩٥) ، وبذلك يقف النحوي عند حدود اللفظ الظاهر.

وانطلاقا من هذه المفاهيم يقوم البحث في جوهره على دراسة الحالات التي يتطابق فيها بناء الأنثى مع بناء الذكر في أصل الوضع اللفظي، مما يفرض ضرورة إيجاد فارق بنيوي يحقق التمايز بين الجنسين ويمنع التباس الصفات وهو ما عبّر عنه ابن الأنباري بوضوح حين أشار إلى أن العرب ربما بنوا الأنثى على لفظ الذكر في أحرف مخصوصة، فعدلوا عن المغايرة المعجمية إلى المغايرة اللفظية الصرفة في مثل قولهم: (شيخ وشيخة، وغلام وغلامة، ورجل ورجلة) (ابن الأنباري،١٩٨٦،١:١١٢، ابن فارس،٥٤-١٩٦٩،٥٣) ، وهنا تبرز قيمة اللفظ بوصفه قرينة حاكمة في العملية البنيوية؛ إذ لم تكتفِ اللغة بالدلالة المعنوية المجردة التي تفرق بين الشيخ والشيخة، بل نزعت نحو تكريس المشاكلة اللفظية أولاً ثم الخروج منها بزيادة العلامة (التاء) ثانياً، ليكون بناء الأنثى مستقلاً في صورته ومنواله اللفظي عن بناء الذكر. وقد عزز ابن الأنباري هذا المسلك البنيوي بالاحتجاج بالشعر العربي الفصيح، مستشهداً بقول الشاعر(الضبي: ١٥٨):

وتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عبْشَمِيَّةٌ كأَنْ لَمْ تَرَ قبْلِي أَسِيراً يمَانِيَا

إذ يمثل لفظ "شيخة" في البيت الثمرة التطبيقية لهذا المقياس،فالبناء هنا لم يأتِ عفوياً، بل جاء استجابةً لمقتضيات التمييز اللفظي التي تُخرج الكلمة من حيز المشاكلة مع المذكر إلى خصوصية التأنيث، ليصبح اللفظ في هذا المورد هو المستند الحقيقي في تحديدالجنس وبناء الكلمة وفق مقتضيات البنيةالصرفية.

ولم يكن ابن الأنباري بدعاً في اعتماده على المقياس اللفظي، بل فقد ذهب الفراء قبله إلى أن للمؤنث علاماتٍ متميزة تفرق بينه وبين المذكر، محدداً إياها في (الهاء، والمدة، والياء) (الفراء،٥١) ،وهذه العلامات في حقيقتها تمثل المناويل التي اعتمدها معياراً في وسم المؤنث لفظاً، ويشدد الفراء على خاصية الحصر البنيوي في المدة والياء لكونهما لا يقعان للمذكر في حال أبداً، مما يؤكد أن البناء اللفظي هو المعيار الأول والمستند الأقوى في تصنيف الأجناس اللغوية.

ولم يقف ابن الأنباري عند حدود الأوصاف البشرية في تقرير هذا المقياس، بل نقل المعيار البنيوي ذاته إلى أسماء الحيوانات وصفاتها حين يتحد أصل وضعها اللفظي،ومن ذلك تفريقه الدقيق بين ذكور أولاد البقر

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والاربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٨هـ

وإناثها، حيث أورد مجموعة من الشواهد المطردة التي استوجبت زيادة التاء في الأنثى للفصل بين الأجناس. ويبرز في مقدمة هذه الشواهد لفظ (الجؤذر والجؤذرة)، (البحزج والبحزجة)، (البرغز والبرغزة)، (الفرقد والفرقدة) (ابن الأنباري، ١٩٨٦ :١: ١٤٢-١٤٣).

وهنا يبرهن ابن الأنباري على أن الخروج من حيز المشاكلة مع المذكر إلى خصوصية التأنيث هو معيار مطرد يهدف إلى جعل بنية الكلمة هي الدليل القاطع على جنسها. ويتجلى تطبيق هذا المنوال اللفظي في حرص اللغة على إيجاد هيئة صرفية مستقلة للأنثى مشتقة من لفظ المذكر؛ إذ تبرز هذه المناويل اللفظية ضرورةً إجرائيةً لضبط البناء الصرفي وتوجيهه نحو الغرض الدلالي المقصود، مما يجعل من اللفظ المستند الحقيقي والحاكم في تحديد الجنس لضمان جلاء الدلالة وعدم التباس الصفات في ذهن السامع.

وينفرد ابن الأنباري، بإيراد هذه الشواهداللغوية الدقيقة ،وإنَّ هذا الاستقصاء الفريد يبرهنُ على أنَّ المعيار اللفظي للتفرقة بالتاء ليس مجرد قاعدة تعليمية نمطية، بل هو مقياس لغوي أصيل يتتبعُ أصغر تفاصيل الأجناس.

وفي لفتة منهجية تعكس سعة استقصاء ابن الأنباري في تقرير المعيار اللفظي، نجد أنه لم يقصر هذا المقياس على الأوصاف والأسماء البشرية فحسب، بل مده ليشمل الأجناس الجامدة أيضاً؛ ومن ذلك ما نقله عن السجستاني عن أبي زيد الأنصاري في لفظي (القِمَطر والقِمَطرة) (ابن الأنباري، ١٩٨٦، ٤١٣:١ ، السجستاني، ١٩٩٧، ١٩٧، ابن سيده، ١٩٩٦، ٥: ١٤٣)،ولا تقل بالتّشديد(ابن السكيت، ٢٠٠٢ ، ١٣٧) ،إنَّ إلحاق التاء في "القِمَطرة" يمثل معيارا بنيويا يوجب الفصل اللفظي بين ما يُذكر وما يُؤنث حتى في المسميات الجامدةإذ تعد التاء هنا ضرورة إجرائية لخلق منوال لفظي متميز يحقق الاستقلال البنائي للأنثى. وبذلك يتضح أن المقياس عند ابن الأنباري قد هدف إلى ضبط الهيئة الصرفية وتوجيهها نحو الغرض الدلالي المقصود مما يجعل من بنية اللفظ القرينة الحاكمة والمستند الحقيقي في تحديد الجنس اللغوي ضماناً لجلاء ووضوح الدلالة واستقامة اللسان.

وجاء في اللسان (رَجُلٌ قِمَطْر) ،و(ومرأَة قِمَطْرة) (ابن منظور ، ١٩٨٣ ، ٥: ١١٦) ، من دون تاء للتذكير ،وبإضافة التاء للتأنيث،فالمعيار البنيويّ هو علامة فارقة بينهما.

المطلب الثاني / الجمع وصيغه:

يُشكل الجمع في الدراسات اللغوية بنيةً صِيغيةً ذات أبعادٍ تصريفية، إذ لا يقتصر مفهومه على الجانب الدلالي المتمثل في العدد، بل يمتد ليشمل بنية الكلمة وهيئتها. ففي اللغة: "الجمع: فِي اللُّغَة ضم الشَّيْء إِلَى الشَّيْء، وَذَلِكَ حَاصِل فِي الِاثْنَيْنِ بِلَا نزاع، وَإِنَّمَا النزاع فِي صِيغ الجمع وضمائره، وَالأَصَح أَن أقل مُسَمّى الْجمع كـ (رجال) و(زيدين) ثَلَاثَة بِإِجْمَاع أهل اللُّغَة" (الكفوي : ٣٣٢)،كما أُشير إلى دلالته في سياقاتٍ أخرى بأنه:

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والاربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٨هـ

"بالفتح وسكون الميم في اللغة بمعنى الجميع، وجماعة الناس، ومصدر بمعنى ضمّ الأشياء، وجمع الاسم الواحد" (التهانوي ، ٩٩٦ ، ١:٥٧١)،وباعتماد المعيار و المنوال بوصفهما أداتين بنيويتين في تقصي صيغ الجمع؛ إذ بهما تُضبط أحكام التذكير والتأنيث، وتُدمج في بوتقةِ وزنٍ صرفيٍّ واحد يُلغي الفوارق المعنوية بين النوعين. وبذلك، تصبح مطابقةُ بنيةِ المفردِ للمنوالِ الصرفي هي الحاكم الأوحد في تحديد الصيغة وتشكيلها، بعيداً عن أي اعتبارات خارجة عن الهيئة البنيوية.

وفلسفة التقسيم الإعرابي والبنيوي في اللسان العربي تقوم على اعتبار أنَّ الرُّتَب في الأعداد ثلاث: (رتبة الواحد، ورتبة الاثنين، ورتبة الجماعة)؛ إذ تمثل هذه الرتب المعيار الأساس الذي يحتكم إليه اللفظ في التعبير عن المقادير. وبناءً على هذا المعيار، فإنَّ لكل رتبة منوالاً لفظياً مستقلاً يُفترض ألا يزاحم فيه بعضُها بعضاً في الحقيقة اللغوية؛ فالواحد له بناؤه، والجماعة لها صيغها التي تميزها (ابن فارس، ١٩٩٧ ، ١٤٢). ومن هذا المنطلق، يدرس ابن الأنباري "صيغ الجمع" ليس بوصفها عدداً فحسب، بل بوصفها تحولاً في المنوال اللفظي يستوجب أحكاماً خاصة في التذكير والتأنيث. فخروج اللفظ من رتبة الإفراد إلى رتبة الجماعة يُعد تغييراً في المعيار البنيوي للكلمة، مما يفتح الباب أمام تعدد الصياغات (جمع التكسير، وجمع المؤنث السالم، واسم الجنس الجمعي)؛ وهي صياغات تهدف في جوهرها إلى ضبط العلاقة بين العدد والجنس لتجلية المفاد ورفع اللبس عن الرتب اللفظية في ذهن السامع.

وهنا يعرض ابن الأنباري لفظ (الهِرّ والهِرّة) لبيان كيفية استجابة المنوال اللفظي لمتطلبات التذكير والتأنيث عند الانتقال من رتبة الواحد إلى رتبة الجماعة. ففي رتبة الواحد، يقرر ابن الأنباري معياراً بنيوياً قائماً على الخصوصية اللفظية؛ إذ يذهب الأثبت عنده إلى أن "الهر" لفظ خالص للمذكر، بينما تلحق التاء بالأنثى (هِرّة) لإنشاء منوال أنثوي فارق (ابن الأنباري، ١٩٨٦ ، ١:١٣٠). ويظهر أثر هذا المقياس اللفظي بوضوح عند الانتقال إلى رتبة الجماعة؛ إذ تتعدد الصيغ الجمعية لتعكس التنوع في المنوال الصرفي، وللتفرقة بين جمع المذكر وجمع المؤنث: جمع المذكر (هِر): جاء على منوال (هِرَرة). وجمع المؤنث (هِرّة): جاء على منوال (هِرَر) (يعقوب : ٣٩٧) . إنَّ هذا التعدد في صيغ الجمع (هِرَرة وهِرَر) ليس مجرد تنوع صوتي، بل هو معيار لغوي يهدف إلى الحفاظ على "هوية الجنس" حتى في حالة الجماعة. فابن الأنباري يسعى من خلال هذا التقسيم إلى تأكيد أن لكل جنس منواله الخاص الذي يرافقه من الإفراد إلى الجمع، ضماناً لأمن اللبس وتحقيقاً للمطابقة اللفظية بين العدد والجنس. وبذلك تصبح "صيغة الجمع" قرينة بنيوية تؤكد ما تقرر في رتبة الواحد، مما يعزز تماسك المقاييس اللفظية في بناء الجملة.وأهلُ الحجازِ يُؤَنِّثُون كلّ جَمْعٍ كانت واحدتُه بالهاءِ، وجَمْعُه بطرحِ الهاءِ، ورُبَّما ذَكَّرُوا. (الفراء، ٢٠١٤، ٢٧) .

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والاربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٨هـ

وفي منوال التكسير في أسماء الأجناس (الضَّيْوَن والضَّياوِن) و ضون: الضَّيْوَنُ: السِّنَّوْرُ الذَّكَر وَالْجَمْعُ الضَّياوِن(ابن منظور ، ١٩٩٣، ٢٦٣:٣) ، يستمر ابن الأنباري في استقصاء المقاييس اللفظية للجموع، فينتقل إلى لفظ (الضَّيْوَن)(ابن الأنباري ، ١٩٨٦ ، ١٣٠:١) ، بوصفه شاهداً على كيفية تشكيل المنوال الجمعي في أسماء الأجناس؛ حيث يذكر أنَّ جمعها يأتي على (ضَياوِن) بكسر الواو. إنَّ اختيار هذا المثال يعكس المعيار البنيوي الذي يعتمده ابن الأنباري في دراسة رتبة الجماعة؛ إذ إنَّ الانتقال من الإفراد (ضيون) إلى الجمع (ضياون) يستوجب تغييراً في الهيئة الصرفية للفظ للحفاظ على جرس الكلمة ودلالتها الجنسية.

و (اللسان)اللفظة الذي يتجاذبها التذكير والتأنيث، وهذا الاختلاف ينعكس مباشرة على صيغة الجمع وفق القواعد القياسية؛ فمَن أثبت التذكير في لفظ (اللسان) جَمَعَهُ قياساً على (ألسنة)، أما مَن أثبت التأنيث فيه فإنه يجمعه على (ألسُن) (ابن الأنباري ، ١٩٨٦ ، ٣٦٤:١، ابن سيده ، ١٩٩٦ ، ١٣٢:١ ، ابن يعيش ، ٢٠٠١ ، ٢٩٦:١٢).وفي هذا يقول المبرّد : اعلم أنّ الشيء يكون على لفظ واحد مذكرا ومؤنثا فيقال هو اللسان وهي اللسان (المبرد ، ١٩٧٠ ، ١١٤)،وذكر الفراء أنه لم يسمعه من العرب إلا مذكرا (الفراء ، ٦٥) ،وما في القرآن منه يدل على التذكير؛ لأن في القرآن ألسنة في غير موضع وهي جمع المذكر(السجستاني ، ١٩٩٧ ، ١١٢)،وذكر ابن جني أن اللسان لهذا العضو مذكر (ابن جني ، ١٩٨٥ ، ٩٠ ، الأنباري ، ١٩٩٦ ، ٨٣)،وأما جمعه فهو كـ"حِمار وأَحْمِرَةٍ" (ابن يعيش ، ٤٥:١) ، ويتضح من خلال هذه الصيغ أن المعيار البنيوي للجمع ليس مجرد نتيجة للمفرد، بل هو أداة ضبط كاشفة؛ إذ يستدل بطبيعة صيغة الجمع على تذكير المفرد أو تأنيثه، فالهوية الجنسية للفظ لا تتحدد في رتبة الإفراد وحدها، بل تعرف من خلال المنوال الجمعي الذي يعد قرينة بنيوية حاسمة تحدد بناء اللفظ وتبين جنسه.

المطلب الثالث// المخالفة :

تتحدّدُ الدلالةُ المعجميّةُ للمخالفةِ في كونِها مباينةً ومغايرةً بين أمرين، إذ ورد في اللغة " المخالفة: أن يخالف عليك"(الشيباني،٢:١٤٤)،ويؤكّدُهذاالمعنى ماجاءمن أن:"المُعانَدَةُ: المُخالَفَة"(الفارابي،٢:٣٨٣)،وكذلك فإن " الخلاف: المخالفة"(الصغاني،١٧٤) ، أما في الاصطلاحِ، فإن هذا المعنى اللغويَّ يتسعُ ليدلَّ على خروجِ اللفظِ عن القياسِ الصرفيّ المعتاد، إذ عُرّفت " المخالفة: أن تكون الكلمة على خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب، كوجوب الإعلال، في نحو: قام، والإدغام، في نحو: مد"(الجرجاني،٢٠٦)،وهذا الخروجُ عن القانونِ المستنبطِ يهدفُ إلى إحداثِ فرقٍ بنيويّ في اللفظ، ويلتقي في غايتِه مع الأثرِ الذي يتركه ، و"مفهوم المخالفة: هو ما يفهم

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والاربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٨هـ

منه بطريق الالتزام. وقيل: هو أن يثبت الحكم في المسكوت على خلاف ما ثبت في المنطوق"(الجرجاني ،٢٢٤)، ويقصدُ بالمنطوقِ هنا اللفظُ الذي نطقَ به الواضعُ صراحةً، أما المسكوتُ عنه فهو اللفظُ الذي لم يُنطَق به ولكنَّ العقلَ والسياقَ يفهمانِه تلقائيّاً، بحيثُ يعطي العقلُ للمسكوتِ عنه حكماً عكسيّاً تماماً لحكمِ المنطوقِ بطريقِ الالتزام.

إنَّ الربطَ بين هذه المصطلحاتِ يبيّنُ أن المخالفةَ في المقياسِ البنيويّ والمنوالِ البنيويّ تعني إيجادَ مباينةٍ ومغايرةٍ في أصلِ الصيغةِ اللفظيّةِ لتمييزِ المؤنثِ عن المذكر،.وكون المخالفة تعني المغايرة في شكل الكلمة لتمييز المؤنث عن المذكر، فالمذكر هو المنطوق الذي نراه ونسمعه، والمؤنث هو المسكوت عنه الذي نعرفه بمجرد مخالفة شكل المذكر، بذلك يتم التمييز بين الجنسين في البنية الصرفية دون الحاجة لعلامة تأنيث ظاهرة.

وتطبيقا لهذا المفهوم في لغة العرب، نجد أن التمييز بين المذكر والمؤنث قد يتحقق في البنية الصرفية بمجرد المغايرة اللفظية، إذ تأتي صيغة المؤنث على بناء صرفي يخالف بناء المذكر، ليدل على التأنيث بطريق المخالفة البنيوية، ومن شواهد ذلك يقول ابن الأنباري :" البكرُ من الإبلِ عند العربِ بمنزلةِ الفتى من الناسِ، والقلوصُ عندهم بمنزلةِ الجاريةِ، فاكتفوا بخلافِ لفظِ القلوصِ لفظَ البكرِ من إدخالِ علامةِ التأنيثِ، كما قالوا: حمارٌ وأتانٌ،وقد حُكي عن العرب :حمار للذكر وحمارة للأنثى،ولم يُحك عن أكثر العرب بكرة للأنثى"(ابن الانباري،١٢٠:١)، ويكشف هذا الشاهد عن عُمق المعيار البنيوي القائم على المخالفة اللفظية التامة؛ فالعرب لم تستعمل منوال التأنيث القياسي بزيادة التاء في قولهم (بكرة) إلا في حالات نادرة لم يحكها أكثر العرب، بل عدلت عن ذلك إلى منوال بنيوي آخَر وهو لفظ (القلوص) للمؤنث في مقابل (البكر) للمذكر(ينظر:ابن الانباري،١٢٠:١)، وبناءً عليه، فإنَّ علة التأنيث هنا لا تُدرك بقرينة لفظية ظاهرية كالتاء، بل بقرينة المخالفة في أصل البناء الصرفي؛ حيث أُكتفي بمباينة اللفظين للدلالة على تغاير الجنسين، تماماً كما هو الحال في لفظة(حمار وأتان). وهذا يبرهن على أنَّ الهوية الجنسية للفظ قد تُستمد من بنية مستقلة تماماً تُخالف بنية المذكر، مما يجعل الخلاف اللفظي معياراً بنيويّاً ضابطاً للتذكير والتأنيث يعوض غياب العلامة اللفظية الظاهرة في بنية الكلمة.

وفي سياقِ تعضيدِ هذا المقياسِ البنيوي بآراء لغوية أخرى، نجدُ تضافراً في المصادر لترسيخ مبدأ المقابلة الزوجية القائم على المخالفة في أصلِ الوضعِ؛ إذ اتسع هذا المنوالُ ليشملَ مراحلَ وتصنيفاتٍ عدديةً تُكمل ما استقر عليه الدرس النحوي. فبينما خُصَّ المذكر بلفظ (القعود)، جُعل

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والاربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٨هـ

بإزائه لفظ (القلوص) للمؤنث في السن، كما عُدَّ لفظ (الذود) من الأبنية التي لا تقعُ إلا على الإناث من النوق دون الذكور(ينظر:السجستاني،١٤٥،١٤٤)، ويُثبت هذا التوسع في المنوال البنيويّ أنَّ النظام اللغوي يعتمد المباينة الصرفية الشاملة بوصفه أداة تصنيفية؛ إذ يقتضي الوضع اللفظي حمل الصفات والأسماء على بنية خاصة بكل جنس، مما يجعل التمايز هنا قائماً على أساس المغايرة الكلية في بنية الكلمة لتأكيد هويتها الجنسية بمعزلٍ عن القرائن الظاهرة.

ويتأكدُ مقياس المخالفة في الدرس اللغوي بلحاظ ما اختصَّ مؤنثُهُ باسمٍ انفصلَ به عن مذكَّرِهِ، وكذلك مذكَّرُهُ جُعلَ له اسمٌ يختصُّ به ،فعند المقارنة بين الأبنية التي قامت على أساس الانفصال البنيوي التام؛ فيما استغنت العرب بمخالفة أصل البناء عن إلحاق علامة التأنيث في ثنائيات شهيرة مثل:(حمل ورخل)،و(جدي وعناق)،و(تيس وعنز)، وصولاً إلى المخالفة بين لفظي(الجمل والناقة)(ينظر:الفارسي:١٣٢). نجد أنَّ هذا نفسه ما ذهب إليه ابن الأنباري في تقريره لمنوال الاستغناء بالخلاف؛ إذ أقرَّ النظام اللغوي في هذه الأبنية المخالفة اللفظية بوصفه وسيلةٍ كافيةٍ للتمييز بين المذكر والمؤنث، مما يغني عن الحاجة لقرينة زائدة في بنية الكلمة.

وفي سياق رصد العدول عن العلامة الظاهرة، يورد ابن الأنباري قوله:" والأسد يقع على المذكر والمؤنث، يقال: أسد ذكر وأسد أنثى، وربّما أدخلوا الهاء فقالوا: أسد وأسدة، ويقال للأنثى: اللبوة بفتح اللام وضم الباء والهمز"(ابن الانباري،١٢٢:١)،فشاهد (الأسد واللبؤة)بوصفه أنموذجٍ جليٍّ للمباينة الصّرفية؛ إذ يذكر أنَّ لفظ (الأسدِ) يقعُ في الأصل على المذكّر والمؤنّث معاً، لكنّ النظام اللغويَّ قد أقرَّ لفظ (اللبوة) بوجوهه الصرفية المختلفة اسماً للمؤنّث(ينظر:ابن الانباري:١٢٢:١).

ويتطابق هذا التوجيه الصرفي مع المستقر في المعاجم اللغوية؛ بدءاً بما يثبته كتاب الجراثيم:" من الأسد أسدة ولبؤة"(ابن قتيبة،٢٨٠:٢)، وما تم نقله من جموع اللفظ وتأنيثه "والأُنْثى أَسَدَةٌ"(ابن عباد،٣١٦:٨)، وصولاً إلى تعليل إلحاق تاء التأنيث " وَرُبَّمَا أَلْحَقُوا الْهَاءَ فِي الْمُؤَنَّثِ لِتَحَقُّقِ التَّأْنِيثِ فَقَالُوا أَسَدَةٌ"(الفيومي،١٤:١)؛ إذ يكشفُ شاهد ابن الأنباري عن فاعلية المخالفة اللفظية في الفصل بين الجنسينِ؛ فبدلاً من الاكتفاء بمنوال الزيادة بإلحاق الهاء في قولهم (أسدة)، عَدلَ الوضعُ اللفظيُّ إلى بناءٍ صرفيٍّ مغايرٍ ومستقلٍ للمؤنثِ متمثلاً باللبؤة. وهذا يُبرهنُ على أنَّ المخالفةَ في بنيةِ الكلمة تُعدُّ قرينةً كافيةً للدلالة على التأنيث، مما يغني عن الحاجة لاتباع القياسِ الصرفيِّ المعتادِ، ويجعلُ التمايزَ قائماً على أساس المباينة في أصل الوضع.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والاربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٨هـ

وفي موضعٍ آخر، يُعزز ابن الأنباري المباينة الصّرفية من خلال رصد التمايز البنيوي في أسماء الأجناس بقوله: " ويقال للذكر من الفأر :جُرذ بالذّال والفأرة تقع على المذكّر والمؤنث معاً"(ابن الانباري،١٤٨:١)؛ إذ يذكر أنَّ لفظ (الفأرة) يقعُ على المذكر والمؤنث معاً، ولكن حين أراد النظام اللغوي تخصيص المذكر بلفظٍ يفرده عن الأنثى، عدل عن منوال الزيادة إلى منوال المخالفة اللفظية التامة، فاستعملوا للذكر لفظ (الجُرَذ) ، وتكشف هذه المخالفة بين (الجُرَذ) و(الفأرة) عن مرونة الوضع اللفظي في التمييز بين الجنسين؛ إذ لم يتم الاعتماد على علامة التأنيث (التاء) الفارقة، بل تم الاستغناء بالمخالفة في أصل البناء الصرفي للفظ (الجُرَذ) ليكون دالاً على الذكورة المحضة بإزاء اللفظ العام (الفأرة). وهذا يؤكد أنَّ المخالفة عند ابن الأنباري ليست مجرد استبدال لفظ بلفظ، بل هي معيار بنيوي يهدف إلى فك الاشتباك الدلالي بين العام والخاص عبر مباينة الأبنية الصرفية. والجرذ الذّكر من الفأر، وجمعه جرذان(ينظر :الصحاري،٢٦٥:٢،الاصبهاني،٣١٧:١).

ويُعضد هذا التباين ما أوردته المعاجم من تفصيل بنيوي وتعدد في الأبنية لهذا الجنس؛ إذ إنَّه " يشمل الجرذ والفأرة؛ أى: الكبير والصّغير، وتسهّل الهمز، فيقال: فار. والجمع: فئران، وفيران، وفئرة"(عاشور،٣١٧)، وتوجيه هذا التعدد يُثبت مرونة الصيغة الصرفية، لا سيما وأن من العرب من اعتمد القياس البنيوي المباشر للتفريق بينهما؛إذ " تطلق الفأرة على الواحد من فصيلة الفأرة. وقيل: يطلق الفأر على المذكر، والفأرة على المؤنث"(عاشور،٣١٧) .

الخاتمة

بناءً على ما تقدم من دراسةٍ في كتاب ابن الأنباري في تقرير ظاهرة التذكير والتأنيث، يخلص البحث إلى النتائج الآتية:

١- كشف البحث من خلال تطبيق ثنائية (المعيار والمنوال) أن ابن الأنباري كان يوازن في تحليله بين الضوابط النحوية العامة وبين ما استقر عليه الاستعمال اللغوي الفصيح عند العرب.

٢- اتضح عبر توظيف "المقياس البنيوي" بوصفه أداة إجرائية، أن ابن الأنباري اعتمد على الهيئة الصرفية للكلمة بوصفها محددا أساسيا في تقدير حكم التذكير والتأنيث.

٣- أثبت البحث من خلال تحليل "البناء على اللفظ"، أن ابن الأنباري نحا منحىً بنيوياً في استدلالاته، إذ كانت الخصائص الصرفية للكلمة هي القرينة الحاكمة في الحكم، دون انشغالٍ بمدلولاتٍ خارجة عن البنية.

٤- بيّن البحث في معالجة "صيغ الجمع" أن ابن الأنباري لم يكتفِ بإلحاق الجمع بمفرداتٍ قياسية، بل أعطى الأولوية للنسق البنيوي للصيغة الجمعية نفسها، وهو ما يفسر مرونته في التعامل مع الجموع.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والاربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٨هـ

٥- بيّن البحث من خلال تطبيق علة المخالفة بوصفه إجراءً تحليلياً، أن ابن الأنباري اعتمد على المغايرة الصرفية بين اللفظين وسيلةً للتمييز بين الجنسين، مما يُعدُّ استغناءً بالخلاف عن علامة التأنيث الظاهرة في بناء الكلمة

٦- خلص البحث إلى أن التزام ابن الأنباري بالشواهد اللغوية التي وردت في هذه الدراسة ،برهنت على رصانة منهجه في ضبط الظاهرة اللغوية على وفق أصول صرفية مطردة.

٧- خلص البحث إلى أن كتاب ابن الأنباري يمثل مادةً خصبةً للقراءات اللسانية الحديثة؛ إذ يتيح للباحث إمكانية تفكيك القواعد القديمة عبر مناهج معاصرة، بما يظهر التناسق الكامن في بنية اللغة العربية.

المصادر والمراجع

١. إبراهيم، هيام فهمي. (٢٠١٧). المعيار الصرفي بين ابن خالويه وابن جني في القراءات القرآنية الشاذة. مجلة آداب المستنصرية، (٧٧)، ج١.

٢. -ابن الأنباري، محمد بن يزيد. (١٩٧٠). المذكر والمؤنث (تحقيق: رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي). دار الكتب.

٣. -ابن السكيت، يعقوب. (٢٠٠٢). إصلاح المنطق (ط. ١، تحقيق: محمد مرعب). دار إحياء التراث العربي.

٤. -ابن جني، عثمان. (١٩٨٥). المذكر والمؤنث (ط. ١، تحقيق: طارق نجم عبد الله). دار البيان العربية.

٥. -ابن سيده، علي. (١٩٩٦). المخصص (ط. ١، تحقيق: خليل إبراهيم جفال). دار إحياء التراث العربي.

٦. -ابن عباد، إسماعيل. (١٩٩٤). المحيط في اللغة (تحقيق: محمد حسن آل ياسين، ط ١). عالم الكتب.

٧. -ابن فارس، أحمد. (١٩٦٩). المذكر والمؤنث (ط. ١، تحقيق: رمضان عبد التواب). القاهرة.

٨. -ابن فارس، أحمد. (١٩٦٩). معجم مقاييس اللغة (ط. ٢، تحقيق: عبد السلام محمد هارون). دار البابي الحلبي.

٩. -ابن فارس، أحمد. (١٩٩٧). الصاحبي في فقه اللغة العربية (ط. ١). محمد علي بيضون.

١٠. -ابن قتيبة الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم. (د.ت). الجراثيم (تحقيق: محمد جاسم الحميدي، تقديم: مسعود بوبو). وزارة الثقافة.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والاربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٨هـ

١١. ابن منظور، محمد. (١٩٩٣). لسان العرب (ط. ٣). دار صادر.
١٢. ابن يعيش، يعيش. (٢٠٠١). شرح المفصل للزمخشري (ط. ١). دار الكتب العلمية.
١٣. الأزهري، خالد. (٢٠٠٠). شرح التصريح على التوضيح (ط. ١، تحقيق: محمد باسل عيون السود). دار الكتب العلمية.
١٤. الأصبهاني المديني، أبو موسى، محمد بن عمر بن أحمد. (١٩٨٦-١٩٨٨). المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث (تحقيق: عبد الكريم العزباوي). جامعة أم القرى، ودار المدني.
١٥. الأنباري، كمال الدين. (١٩٩٦). البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث (ط. ٢، تحقيق: رمضان عبد التواب). مكتبة الخانجي.
١٦. بدوي، أحمد. (١٩٨٢). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. مكتبة لبنان.
١٧. تمام، حسان. (٢٠٠٦). اللغة العربية معناها ومبناها (ط. ٥). عالم الكتب.
١٨. التهانوي، محمد بن علي. (١٩٩٦). كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (علي دحروج، محقق؛ رفيق العجم، مراجعة وإشراف). مكتبة لبنان ناشرون.
١٩. الجرجاني، علي. (١٩٨٣). التعريفات (ط. ١). دار الكتب العلمية.
٢٠. السجستاني، سهل. (١٩٩٧). المذكر والمؤنث (ط. ١، تحقيق: حاتم الضامن). دار الفكر.
٢١. الشيباني، أبو عمرو إسحاق بن مرّار. (د.ت). الجيم (تحقيق: إبراهيم الأبياري). (د.ن)
٢٢. الصحاري، سلمة بن مسلم العوتبي. (١٩٩٩). الإبانة في اللغة العربية (تحقيق: عبد الكريم خليفة وآخرون، ط ١). وزارة التراث القومي والثقافة.
٢٣. الصغاني، الحسن بن محمد بن الحسن. (١٩٨١). العباب الزاخر واللباب الفاخر (تحقيق: محمد آل ياسين). دار الرشيد للنشر.
٢٤. -علوش، سعيد. (١٩٨٥). معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة (ط. ١). دار الكتاب اللبناني.
٢٥. الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين. (٢٠٠٣). معجم ديوان الأدب (تحقيق: أحمد مختار عمر). مؤسسة دار الشعب.
٢٦. الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار. (١٩٩٩). التكملة [تكملة لكتاب الإيضاح العضدي] (تحقيق: كاظم بحر المرجان، ط ٢). عالم الكتب.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والاربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٨هـ

٢٧. الفراء، يحيى. (٢٠١٤). كتاب فيه لغات القرآن (تحقيق: جابر بن عبد الله السريع). نشر على الشبكة العالمية.

٢٨. الفراء، يحيى. (د.ت). المذكر والمؤنث (ط. ٢، تحقيق: رمضان عبد التواب). مكتبة دار التراث.

٢٩. الفراهيدي، الخليل. (د.ت). كتاب العين (تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي). دار ومكتبة الهلال.

٣٠. الفهري،عبدالقادر (١٩٩٠). البناء الموازي: نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة (ط. ١). دار قوبقال للنشر.

٣١. الفيومي، أحمد بن محمد بن علي. (د.ت). المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. المكتبة العلمية.

٣٢. الكفوي، أيوب بن موسى . (د.ت). الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية. مؤسسة الرسالة. مجمع اللغة العربية. (١٩٧٢).

٣٣. المعجم الوسيط (ط. ٢). مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

٣٤. المفضل، الضبي. (د.ت). المفضليات (ط. ٦، تحقيق: شاكر وهارون). دار المعارف.

References

35.Academy of the Arabic Language. (1972). Al-mu jam al-wasit (2nd ed.). Cairo.

36.Al-Anbari, K. (1996). Al-balghah fi al-farq bayn al-mudhakkar wa al-mu annath (2nd ed., R. Abd al-Tawwab, Ed.). Maktabat al-Khanji.

37.Al-Anbari, M. B. Y. (1970). Al-mudhakkar wa al-mu annath (R. Abd al-Tawwab & S. al-Hadi, Eds.). Dar al-Kutub.

38.Al-Asbahani al-Madani, M. (1986–1988). Al-majmu al-mughith fi gharibay al-Qur an wa al-hadith (A. al-Karim al-Azbawi, Ed.). Umm al-Qura University & Dar al-Madani.

39.Al-Azhari, K. (2000). Sharh al-tasrih ala al-tawdih (1st ed., M. B. Uyun al-Sud, Ed.). Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.

40.Al-Fahri, A. (1990). Al-bina al-muwazi: Nazariyyah fi bina al-kalimah wa bina al-jumla (1st ed.). Dar Qubqal.

41.Al-Farabi, A. I. (2003). Mu jam diwan al-adab (A. M. Umar, Ed.). Mu assasat Dar al-Sha b.

42.Al-Farahidi, K. (n.d.). Kitab al- ayn (M. al-Makhzumi & I. al-Samarra i, Eds.). Dar wa Maktabat al-Hilal.
43.Al-Farisi, A. A. (1999). Al-takmilah: Takmilah li Kitab al-Idah al- Adudi (2nd ed., K. B. al-Marjan, Ed.). Alam al-Kutub.
44.Al-Farra, Y. (2014). Kitab fihi lughat al-qur an (J. B. Abd Allah al-Sari, Ed.). Online publication.
45.Al-Farra, Y. (n.d.). Al-mudhakkar wa al-mu annath (2nd ed., R. Abd al-Tawwab, Ed.). Maktabat Dar al-Turath.
46.Al-Fayyumi, A. (n.d.). Al-misbah al-munir fi gharib al-sharh al-kabir. Al-Maktabah al-Ilmiyyah.
47.Al-Jurjani, A. (1983). Al-ta rifat (1st ed.). Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.
48.Al-Mufaddal, al-Dabbi. (n.d.). Al-mufaddaliyyat (6th ed., M. Shakir & A. Harun, Eds.). Dar al-Ma arif.
49.Al-Saghani, H. (1981). Al- ubab al-zakhir wa al-lubab al-fakhir (M. Al Yasin, Ed.). Dar al-Rashid lil-Nashr.
50.Al-Sahari, S. (1999). Al-ibanah fi al-lughah al- arabiyyah (1st ed., A. al-Karim Khalifah et al., Eds.). Ministry of National Heritage and Culture.
51.Al-Shaybani, A. A. I. (n.d.). Al-jim (I. al-Abyari, Ed.). n.p.
52.Al-Sijistani, S. (1997). Al-mudhakkar wa al-mu annath (1st ed., H. al-Damin, Ed.). Dar al-Fikr.
53.Al-Tahannawi, M. B. A. (1996). Kashshaf istilahat al-funun wa al- ulum (A. Dahrouj, Ed.; R. al-Ajam, Rev.). Librairie du Liban Publishers.
54.Allush, S. (1985). Mu jam al-mustalahat al-adabiyyah al-mu asirah (1st ed.). Dar al-Kitab al-Lubnani.
55.Badawi, A. (1982). Mu jam mustalahat al- ulum al-ijtima iyyah. Librairie du Liban.
56.Ibrahim, H. F. (2017). Al-mi yar al-sarfi bayn ibn Khalawayh wa ibn Jinni fi al-qira at al-qur aniyyah al-shadhdhah. Majallat Adab al-Mustansiriyyah, (77), Part 1.
57.Ibn Abbad, I. (1994). Al-muhit fi al-lughah (1st ed., M. H. Al Yasin, Ed.). Alam al-Kutub.
58.Ibn Faris, A. (1969). Al-mudhakkar wa al-mu annath (1st ed., R. Abd al-Tawwab, Ed.). Cairo.

59.Ibn Faris, A. (1969). Mu jam maqayis al-lughah (2nd ed., A. M. Harun, Ed.). Dar al-Babi al-Halabi.
60.Ibn Faris, A. (1997). Al-sahibi fi fiqh al-lughah al- arabiyyah (1st ed.). Muhammad Ali Baydun.
61.Ibn Jinni, U. (1985). Al-mudhakkar wa al-mu annath (1st ed., T. N. Abd Allah, Ed.). Dar al-Bayan al-Arabiyyah.
62.Ibn Manzur, M. (1993). Lisan al- arab (3rd ed.). Dar Sader.
63.Ibn Qutaybah al-Dinawari, A. M. A. (n.d.). Al-jarathim (M. J. al-Humaydi, Ed.; M. Boubou, Intro.). Ministry of Culture.
64.Ibn Sida, A. (1996). Al-mukhassas (1st ed., K. I. Jafal, Ed.). Dar Ihya al-Turath al-Arabi.
65.Ibn al-Sikkit, Y. (2002). Islah al-mantiq (1st ed., M. Mur ib, Ed.). Dar Ihya al-Turath al-Arabi.
66.Ibn Ya ish, Y. (2001). Sharh al-mufassal lil-Zamakhshari (1st ed.). Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.
67.Kafawi, A. B. M. (n.d.). Al-kulliyyat: Mu jam fi al-istilahat wa al-furuq al-lughawiyyah. Mu assasat al-Risalah.
68.Tamam, H. (2006). Al-lughah al- arabiyyah ma naha wa mabnaha (5th ed.). Alam al-Kutub.
69.Yaqub, E. (n.d.). Al-mu jam al-mufassal fi al-mudhakkar wa al-mu annath. Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.

مجلة العلوم الاساسية
للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الاساسية

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد الخامس والاربعون
٢٠٢٦م /١٤٤٨هـ